المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

عرض حول مرسوم فتح اعتمادات إضافية لتغطية نفقات المقاصة برسم سنة 2022

مجلس النواب

14 يونيو 2022

محاور العرض

1 السياق الدولي

2 التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل الحد من أثر ارتفاع الأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين

3 فتح اعتمادات إضافية لتغطية نفقات المقاصة

المملكة المغربية
وزارة الإقتصاد والمالية

السياق الدولي

ضغوطات وتحولات هامة لدينامية السوق الدولية للمواد الأولية تحت تأثير

- الانتعاش الاقتصادي وارتفاع الطلب العالمي بعد جائحة كوفيد-19 ؛
- تداعيات النزاع الروسي-الأوكراني.

ارتفاع قياسي لأسعار المواد الأولية:
البترول، غاز البوطان، القمح، السكر،...

ارتفاع قياسي لأسعار الشحن

السياق الدولي: ارتفاع قياسي لأسعار المواد الأولية

عرف الفارق بين فرضيات قانون المالية و المستويات الحالية والمتوقعة لأسعار الأسواق العالمية للمواد المدعمة اتساعا واضحا...

المواد	فرضيات أسعار قانون المالية لسنة 2022	توقعات متوسطات الأسعار الدولية إلى متم سنة 2022	الفارق المتوقع
غاز البوطان	450	بين 800 و 850	بين + 80% و+ 90%
القمح المستورد	250	380	+ 52%
السكر الخام المستورد	380	460	+ 21%
سعر صرف الدرهم مقابل الدولار	9,3	9,65	+ 4%

تطور السعر العالمي لغاز البوتان خلال سنة 2022 بالدولار للطن

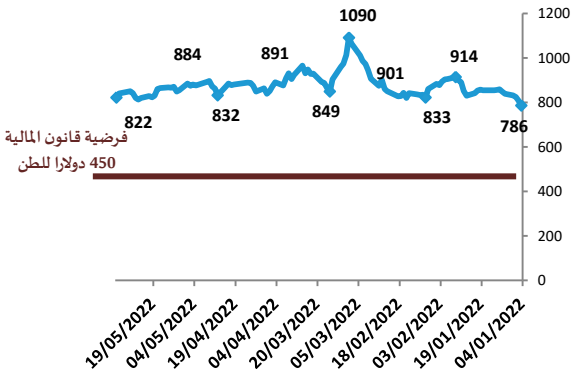

تطور السعر العالمي للقمح اللين خلال سنة 2022 بالدولار للطن

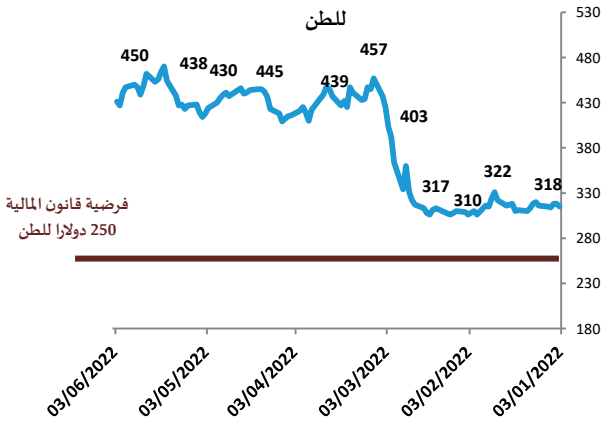

تطور السعر العالمي للسكر الخام خلال سنة 2022 بالدولار للطن

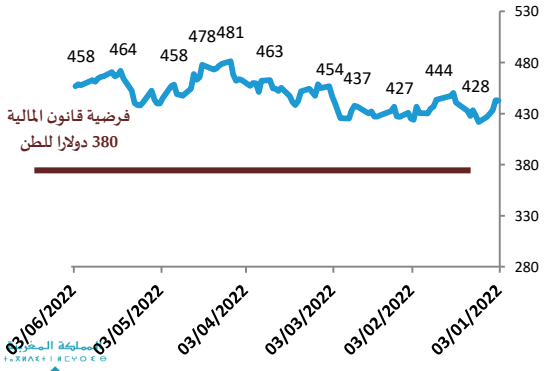

محاور العرض

1 السياق الدولي

2 التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل الحد من أثر ارتفاع الأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين

3 فتح اعتمادات إضافية لتغطية نفقات المقاصة

التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل الحد من أثر ارتفاع الأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين

أمام هذه الوضعية كان على الحكومة

1. اتخاذ قرارات سريعة للتحكم في ارتفاع الأسعار والتخفيف من أثرها على القدرة الشرائية للمواطنين

2. الحفاظ على المجهود التنموي ومواصلة تنزيل الأوراش والمشاريع الكبرى الملتزم بها: تعميم الحماية الاجتماعية، الصحة، التعليم، ودعم المقاولة للحفاظ على مناصب الشغل

3. الحفاظ على التوازنات المالية

المملكة المغربية
وزارة الإقتصاد والمالية

التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل الحد من أثر ارتفاع الأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين: سن نظام دعم استثنائي جديد لفائدة مهني قطاع النقل

بدولار للطن

المواد	الأسعار الدولية الاعتيادية	الأسعار الدولية الحالية	الفارق المسجل
الغازوال	600	1 300	+116%
البنزين	700	1 600	+128%

عرف الفارق بين الأسعار الدولية الاعتيادية والأسعار الدولية الحالية للمحروقات تطورا هاما

على هذا الأساس سجلت الأسعار الداخلية المحتسبة للمحروقات مستويات غير مسبوقة حيث تجاوزت عتبة 14 درهم بالنسبة للغازوال و16 درهم بالنسبة للبنزين

سن نظام دعم استثنائي جديد لفائدة مهني قطاع نقل المسافرين و نقل البضائع لحساب الغير لفائدة نحو 180 ألف عربة، وذلك بغية المحافظة على استقرار تعريفة النقل و أسعار المنتوجات و السلع بالرغم من الارتفاع الدولي للأسعار. ولقد تم صرف مبلغ 1.484 مليون درهم في إطار الدفعات الثلاث التي قدمتها الحكومة.

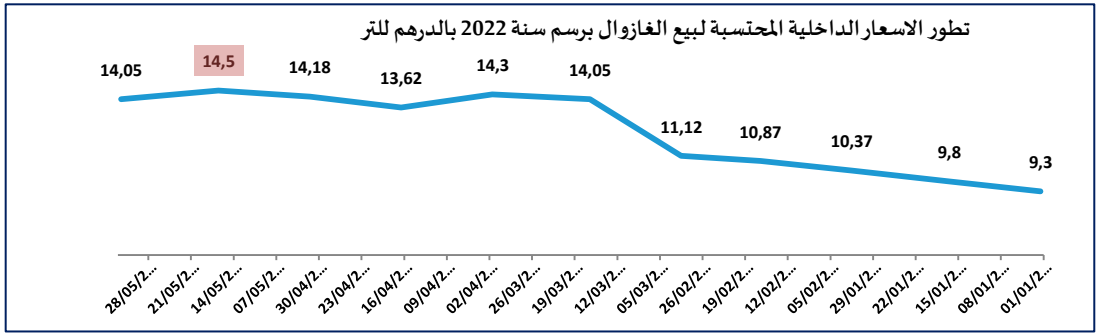

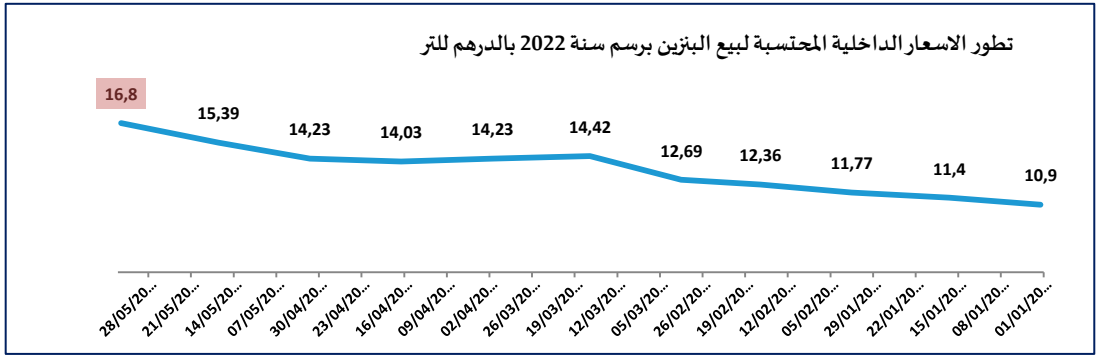

المملكة المغربية
وزارة الإقتصاد والمالية

التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل الحد من أثر ارتفاع الأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين: تدابير على مستوى صندوق المقاصة

1

- دعم الدولة لكل قنينة غاز بوطان من فئة 12 كلغ بمتوسط 100 درهم خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2022 مقابل دعم مبرمج في إطار قانون المالية لسنة 2022 يقدر ب 50 درهم أي بزيادة 100 ٪ للحفاظ على ثمن البيع الداخلي لقنينة البوطان من فئة 12 كلغ في 40 درهم. و في ظل استمرار الوتيرة التصاعدية للأسعار العالمية لغاز البوطان، من المتوقع أن يبقى دعم قنينة الغاز مرتفعا خلال الأسدس الثاني من سنة 2022.

2

- إحداث الدعم الجزافي عند استيراد القمح اللين على امتداد سنة 2022 نظرا للارتفاع الحاد للسعر العالمي لهذه المادة لتأمين تزويد بلادنا بالقمح اللين في أحسن الظروف، وبالتالي ضمان استقرار أسعار الخبز في 1,20 درهم. و قد بلغ متوسط الدعم الجزافي للقمح اللين خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2022 ما يعادل 135 درهم للقنطار لم يكن مبرمج في إطار قانون المالية لسنة 2022.
- وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الدعم الجزافي للقمح اللين يواصل ارتفاعه حيث سجل قفزة نوعية برسم شهر يونيو 2022 ليرتفع إلى 258 درهم للقنطار مقابل 222 درهم للقنطار برسم شهر ماي 2022 و 207 درهم للقنطار برسم شهر أبريل و متوسط 82 درهم للقنطار برسم الفصل الأول من سنة 2022. ومنه حسب توقعات محللين السوق الدولية، من المنتظر أن يستمر ارتفاع أسعار القمح اللين إلى متم سنة 2022.

3

- دعم السكر الخام المستورد بمتوسط يناهز 1 200 درهم للطن نظرا لارتفاع سعره في السوق الدولية (تغطية أكثر من 60٪ من حاجيات الإستهلاك الداخلية السنوية من السكر) لم يكن مبرمج في إطار قانون المالية لسنة 2022.

نتيجة لهذه التدابير...

معدل التضخم إلى غاية شهر أبريل (%)

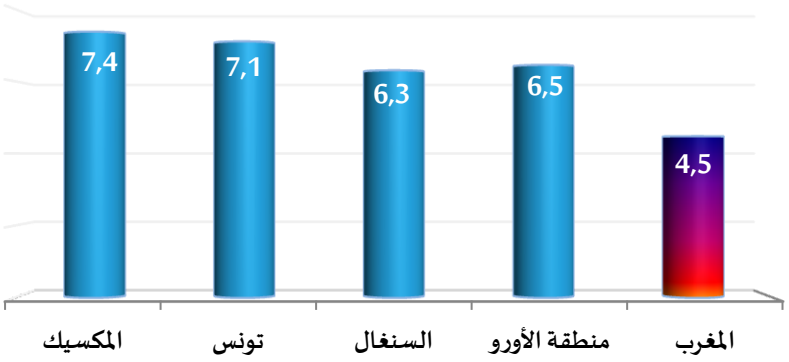

1. التحكم في نسبة التضخم مقارنة مع باقي دول العالم

2. إشادة وتقدير دوليين لمجهودات المغرب

BANQUE MONDIALE

إشادة صندوق النقد الدولي بالإجراءات الهادفة التي اعتمدها المغرب

S&P Global

تأكيد وكالة التصنيف الائتماني S&P Global « Ratings » لتصنيف المغرب (BB+) بالنسبة لديونه الطويلة الأجل بالعملة الأجنبية والعملة المحلية مع نظرة مستقبلية مستقرة

محاور العرض

1 السياق الدولي

2 التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل الحد من أثر ارتفاع الأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين

3 فتح اعتمادات إضافية لتغطية نفقات المقاصة

تكلفة المقاصة إلى متم شهر ماي 2022

بمليون درهم

المواد المدعمة	تكلفة المقاصة إلى متم شهر ماي 2022
غاز البوطان	**9.768**
القمح المستورد	**3.265**
الدقيق الوطني للقمح اللين	575
السكر المكرر	1.425
السكر المستورد	**390**
المواد الغذائية الموجهة للأقاليم الجنوبية	40
المجموع	15.463

نظرا للارتفاع الحاد للأسعار الدولية للمواد المدعمة، بلغت نفقات المقاصة خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2022 ما يناهز 15,4 مليار درهم أي ما يناهز 96% من الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2022

ضرورة فتح اعتمادات إضافية لتغطية تحملات المقاصة إلى غاية نهاية السنة، بهدف الحفاظ على أثمان البيع للمواطن لكل من غاز البوتان والسكر والدقيق والخبز في مستوياتها الحالية

المملكة المغربية
وزارة الإقتصاد والمالية

توقعات تكاليف مقاصة المواد المدعمة إلى متم سنة 2022

- حسب تطور السعر العالمي لغاز البوطان خلال الأسدس الثاني من السنة الجارية (بين 800 و 850 درهم للطن)، قد تتراوح التكلفة السنوية لدعم غاز البوطان بين 21,5 و 23 مليار درهم . أي بزيادة على الأقل تناهز 10 مليار درهم مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة المخصصة لغاز البوطان برسم قانون المالية لسنة 2022.

- حسب المعطيات الحالية للسوق العالمية للقمح اللين، قد تصل التكلفة السنوية لدعم القمح اللين المستورد إلى ما يزيد عن 6 مليار درهم لم تكن مبرمجة في إطار قانون المالية لسنة 2022 فضلا عن الدعم السنوي للدقيق الوطني للقمح اللين المقدر ب 1,3 مليار درهم.

- ومن المنتظر أن تبلغ التكلفة السنوية لدعم السكر الخام المستورد مبلغ 970 مليون درهم لم تكن مبرمجة برسم قانون المالية لسنة 2022 بالإضافة إلى الدعم الجزافي للسكر المكرر المقدر ب 3,4 مليار درهم .

تحيين تكاليف مقاصة المواد المدعمة برسم سنة 2022

بمليون درهم

المواد المدعمة	الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2022	توقعات المقاصة إلى متم سنة 2022	الفارق المتوقع
غاز البوطان	**11.170**	**21.000**	**9.830**
القمح المستورد	**0**	**6.020**	**6.020**
الدقيق الوطني للقمح اللين	1.300	1.300	**0**
السكر المكرر	3.450	3.450	**0**
السكر المستورد	**0**	**970**	**970**
المواد الغذائية الموجهة للأقاليم الجنوبية	100	100	**0**
المجموع	**16.020**	**32.840**	**16.820**

يُتوقع أن تتجاوز تكلفة مقاصة المواد المدعمة إلى متم سنة 2022 الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2022 بما يناهز 16 مليار درهم

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية

فتح اعتمادات إضافية لتغطية ارتفاع تكاليف المقاصة

الإطار القانوني

الفصل 70 من الدستور: يمارس البرلمان السلطة التشريعية.

يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية.

للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. غير أنه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة، عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها، ويبطل قانون الإذن ،إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما.

المادة 60 من القانون التنظيمي للمالية: طبقا للفصل 70 من الدستور، يمكن في حالة ضرورة ملحة وغير متوقعة ذات مصلحة وطنية، أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة. ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك.

حرص الحكومة على تطبيق مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي وعلى اعتماد الشفافية في تعاملها مع المؤسسة التشريعية

المملكة المغربية
وزارة الإقتصاد والمالية

فتح اعتمادات إضافية لتغطية ارتفاع تكاليف المقاصة

المنهجية المعتمدة

1. إعداد مشروع مرسوم رقم 2-22-410 بفتح اعتمادات إضافية لفائدة ميزانية التسيير – التكاليف المشتركة

2. إخبار لجنتي المالية بالبرلمان

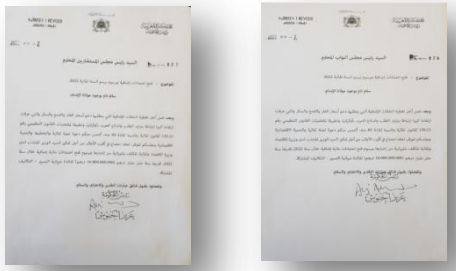

3. المصادقة على المرسوم بمجلس الحكومة ليومه الخميس 9 يونيو 2022

4. تقديم عرض أمام اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان

5. نشر المرسوم بالجريدة الرسمية وتفعيله

الحفاظ على التوازنات المالية

ستمكن الدينامية التي تعرفها الموارد من تغطية هذه الاعتمادات الإضافية :

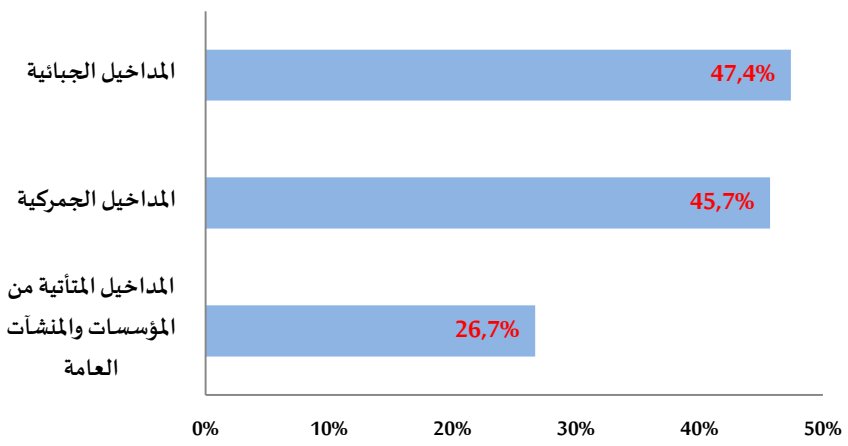

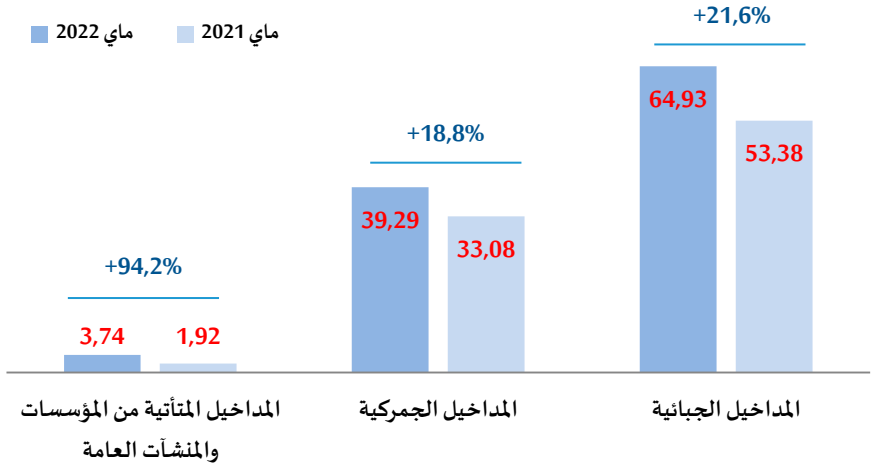

سيتم الحفاظ على التوازنات المالية المتوقعة في قانون المالية دون الحاجة إلى قانون مالية تعديلي

التحكم في عجز الميزانية بنسبة 5,9% من الناتج الداخلي الخام

المملكة المغربية
وزارة الإقتصاد والمالية

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

شكرا على حسن تتبعكم